

الأزمة المالية العالمية الأسباب والتأثيرات

أ.م. د. وحيدة جبر*
م. د. عبير محمد جاسم *

المقدمة:

تضرب الاقتصاد الرأسمالي العالمي أزمة مالية اقتصادية غير مسبوقة هي الأولى من نوعها في عصر العولمة بسبب شموليتها الجغرافية والقطاعية وتأثيراتها على البشرية. تتجلى هذه الأزمة في تدهور أسعار الأسهم في جميع بلدان العالم وانخفاض ربحية المصارف العالمية وفي تراجع الإنتاج وارتفاع الأسعار وفي انهيار القطاع المالي العالمي وارتفاع نسبة البطالة.

وقد شهدت الأزمة المالية تطورات خطيرة ومتسارعة أثارت بواكر موجة ذعر في الأسواق وقد ألقت بظلالها على جميع أسواق العالم. وكانت لها انعكاسات وتأثيرات محلية ودولية، إذ انهارت بعض مؤسسات الاقتصاد الأمريكي التي ظلت تعمل بنجاح لأعوام طويلة واضطرت مؤسسات أخرى للاندماج خشية السقوط. وفي نهاية المطاف كان المخرج الوحيد للأزمة هو تدخل الحكومة الأمريكية بضخ المليارات من الدولارات في الأسواق، إلا أنه يتوقع أن تستمر الأزمة حتى عام ٢٠١٣.

أولاً: أسباب الأزمة المالية العالمية :

١- يعود سبب الأزمة إلى تجاوز القطاع المالي وظيفته الأساسية المتعلقة بالوساطة بين الإنتاج والمدرخين لتتحول إلى عملية إنتاج ربح من أموال خارج الإنتاج أي من المضاربات وفي خلق الأوهام والوعد إذ أوصل قاعدة نقد - نقد إلى أبعد حدودها الوهمية^(١). وبالتالي فإن أزمة الإقراض في الولايات المتحدة كانت الشرارة الأولى، إذ خرجت ضوابط الاقتراض عن المنطق سواء الاقتراض من الشركات أو الأفراد، وصار بإمكان أي شخص أو مصرف توفير التأمينات بغض النظر عن جدوى الاقتراض أو إمكانية التسديد^(٢).

٢- اختلال التناسب بين القطاعات الاقتصادية: فقد تم تطوير قطاع اقتصادي جديد هو قطاع المعلوماتية أو ما يسمى "بالاقتصاد الجديد" وذلك من أجل التصدي لقانون ميل معدل الربح للانخفاض، وقد وضعت لذلك مقادير مالية هائلة. واستندت هذه العملية إلى فرضية مفادها أن تكنولوجيا معلوماتية جديدة من شأنها أن ترفع إنتاجية العمل في القطاعات التقليدية مما سيدفع هذه القطاعات لشراء هذه التكنولوجيا واستخدامها وبالتالي تحقيق مداخيل وإرباح تغطي النفقات على القطاعات الحديثة وتحقيق أرباحا عالية.

* عضو هيئة تدريس / الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد

إلا إن هذه النظرية لم تتحقق ، إذ لم يؤدي إدخال التكنولوجيا الى رفع إنتاجية العمل كما كان متوقفاً ولم يتم التوسع في استخدام منتوجات الاقتصاد الجديد ، وبالتالي لم تعوض هذه القطاعات نفقاتها ولم تتحقق الأرباح الموعودة ، إذ حدث فائض إنتاج في هذه القطاعات مقابل طلب محدود عليها ، في ظل رسملة هائلة وارتفاع خيالي لأسعار الشركات العاملة فيها. لذلك ومنذ مطلع القرن الحالي تتعرض أسهم هذه الشركات وأسواقها لانهايار تلو الانهيار وتنخفض الأسعار وتحترق مليارات الدولارات الموظفة فيها . ولتقدير الخسائر في هذه القطاعات تكفي الإشارة إلى أن حجم هذه القطاعات يبلغ ٣٠% من الاقتصاد الأمريكي وحده (٣) .

٣_ نتيجة ماحدث في قطاعات الاقتصاد الجديد ونتيجة الأزمة البنيوية التي حالت دون تحقيق الأرباح الافتراضية وانهيار الهرم المالي الذي تكون في قطاعات المعلوماتية والانترنت تم العثور على مجال جديد لإنتاج فقاعة دولية جديدة هو قطاع العقارات الذي استحوذ على تسليفات هائلة للمواطنين للمتاجرة بالمساكن . بدون ضمانات فعليه فتشككت كره ثلج . يستكمل من الديون والموارد المالية الموظفة في هذا المجال والمقدرة بـ(١٢) ترليون دولار وعندما حانت مواعيد سداد القروض والعجز عن ذلك انفجرت هذه الفقاعة ودخلت المصارف في أزمة حادة.(٤)

٤_ التطور الهائل للأسواق المالية: مما جعلها بالغة التعقيد والتركيب . الأمر الذي يخلق لها فرصاً كثيرة لكنه يخلق لها مخاطر جديدة . وهناك جانبين في عمل الأسواق المالية ساهما في الأزمة هما : (٥)

أ_ الجانب الأول : عمليات التوريق التي تعني ببساطة قيام المصارف بتحويل ضمانات القروض التي تقدمها الى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة وهذه القروض الجديدة تقوم مصارف أو مؤسسات مالية أخرى بتحويل جانب منها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة وهكذا ، وبالتالي يكون هناك بناء مالي مؤلف من عدة طوابق يمكن ان ينهار إذا انهار أي طابق منه.

ب_ الجانب الثاني : ارتباط كثير من المعاملات بالمستقبل مثل القيام ببيع سلعة غير موجودة حالياً ولكنها قد تكون موجودة في الأشهر القادمة اعتماداً على إن سعرها ينخفض وسيجني أرباحاً عن ذلك .

ان المعاملات المستقبلية تقوم على الثقة بما سيحمله المستقبل، وبالتالي سيكون فيها مخاطرة كبيرة وعليه إذا تراجعت الثقة تراجعت المعاملات بسرعة .

٥_ كما يمكن اعتبار أزمة النظام المالي العالمي الراهنة هي نتاج طبيعي لآلية طبع النقود في أمريكا وبالتالي لازمة العملة الأمريكية ، فالاحتياطي الفيدرالي يطبع النقود لتلبية حاجات الحكومة الأمريكية من أجل سداد عجز الموازنة وخدمة دينها العام المتزايد ، لكن المركزي الأمريكي يطبع النقود أيضاً لدعم سيولة القطاع المصرفي وتمويل النفقات الفصلية وتمويل مؤسسات التسليف

الحكومية بما في ذلك الصناديق العقارية وتمويل الاستهلاك .ولتشغيل النقود بفعالية تشكل مجمع ضخم يضم مصارف ومؤسسات التقييم وشركات الاستشارات التي تعمل على تشكيل وجهان لتوظيف الأموال منها تمويل قطاع الإنتاج الجديد والقطاعات العقارية والنفقات الاستهلاكية . وقد نجم عن هذه الممارسة هرم المديونية الهائل في الاقتصاد الأمريكي الذي يتجاوز (٥٠) ترليون دولار في ظل حصة للاقتصاد الأمريكي تبلغ (١٤) ترليون وينمو هذا الدين بنسبة (١٠%) سنوياً (٦).

ثانياً:تأثيرات الأزمة دولياً وعربياً
إن الأزمة المالية شكلت شحة في السيولة وأزمة في الائتمان والتمويل وأزمة في الثقة بالنظم المصرفية وهي عوامل مؤثرة على الاقتصاد العالمي بدليل تهاوي البورصات في جميع قارات العالم .
إن التأثير المباشر للاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي يعود الى ضخامة الاقتصاد الأمريكي اذ انه الأكبر في العالم بحجم يبلغ (١٤) ترليون دولار وتشكل تجارة الولايات المتحدة الخارجية (١٠%) من التجارة العالمية.
كما يجب ان لاننسى ان الولايات المتحدة الأمريكية هي المساهم الأكبر في البنك وصندوق النقد الدوليين وباعتبارهما اكبر مؤسستين للتمويل الدولي فأن التأثير الأمريكي الكبير عبرهما سترك آثار مهمة على اقتصاديات الدول النامية (٧).
كما ان تأثيرات هذه الأزمة قد تكون مباشرة أو غير مباشرة على دول العالم ، وفيما يأتي بعض هذه التأثيرات :

١_ التأثيرات على المؤسسات المالية ومؤسسات الأعمال .
لقد طالت الأزمة الأخيرة العديد من المؤسسات المالية إلا ان مصارف الأعمال معرضة اكثر من سواها للتأثر بالأزمة اذ تعتمد مصارف الأعمال هذه حصراً على المصارف الأخرى لإعادة تمويلها. وفي حالة وقوع أزمة ترفض المصارف خلالها إقراض بعضها البعض عندها ستكون هذه المصارف معرضة بصورة خاصة للأزمة التي يطلق عليها أزمة السيولة "
اما فيما يخص مؤسسات الأعمال والشركات فأن تأثير الأزمة يظهر من خلال التصلب المتوقع في شروط منح الاعتمادات ،لان المصارف ستشدد أكثر في معايير الاقراض ، كما ستجد الشركات صعوبة أكثر من قبل في اللجوء الى السوق من خلال إصدار أسهم او سندات لإعادة تمويل نفسها ، مما سيهدد بعض الشركات بالتصفية (٨).

٢- التأثير على أسواق الإنتاج والتصدير

ألقت الأزمة المالية العالمية بظلالها على أسواق العالم وخاصة أسواق الإنتاج والتصدير إذ ان العديد من المصانع أغلقت ابوابها وخاصة في أوكرانيا التي أغلقت نصف مصانعها من الصلب . كما انكمشت أسواق أوروبا وأمريكا وأصبحت غير قادرة على طلب الكميات المعتادة من السلع والخدمات بسبب نقص السيولة (٩)

٣- التأثيرات على المدخرين

ان المدخرين الذين أودعوا أموالهم في الأسهم والسندات تكبدوا خسارة تراجع قيم سنداتهم ،اما الذين يحتاجون الى الأموال بشكل فوري او الذين تتوافر أموالهم نقداً (وفق خطة ادخارية مستحقة مثلاً) فسوف يميلون إلى إعادة توظيف أموالهم في استثمارات خالية من أي مخاطرة مثل دفاتر الادخار او الإيداع التي تعرض المصارف عليها حالياً فوائد مغرية من اجل اجتذاب الودائع واستخدامها في إعادة تمويل نشاطها . اما الذين لا تستحق مدخراتهم خلال فترة قريبة مثل مبالغ التأمين على الحياة او صناديق التقاعد فعليهم ان ينتظروا حتى ترتفع الأسعار مجدداً على أمل ان تصح القاعدة التي تقول ان أي أموال توظف في البورصة تكون دائماً مربحة على المدى البعيد (١٠).

٤- التأثير على السوق العقارية

ستؤدي الأزمة الى تفاقم وضع السوق العقارية إذ ان هذه السوق كانت تشهد أساساً تراجعاً قوياً في دول كثيرة بسبب ارتفاع معدلات الفائدة التي تزيد كلفة القروض ، ومن تشدد المصارف في مطالبتها حيال الزبائن المحتملين لشراء العقارات . وعمدت المصارف إلى جمع أموال طائلة لتكون قادرة على منح قروض ، لكن هذه الأزمة الجديدة تهدد بمزيد من التدهور في ميزانيتها وقد تبدي مزيداً من التشدد في منح قروض للعائلات الراغبة في شراء منزل وينطبق أيضاً على قطاع عقارات الشركات (١١) .

أما فيما يتعلق بتأثير الأزمة المالية العالمية على البلدان العربية فيمكن القول أن تأثير الأزمة محدود على هذه البلدان إذ أن أغلبها لا تملك سوقاً مالياً متطوراً. كما إن نشاط المصارف والقطاع المالي فيها يركز على السوق المحلية. فضلاً عن إن معظم استثماراتها موزعة بين عدة أسواق وليس سوق الولايات المتحدة الأمريكية فقط. وان كان هناك من المستثمرين الأفراد من سيعاني الخسائر إذا كانت استثماراته كبيرة في الشركات التي تراجعت أسهمها. فضلاً عما سبق يمكن الإشارة إلى التأثيرات الآتية:-

أ- انخفاض أسعار النفط إلى ما دون التسعين دولار للخامات العالمية القياسية نتيجة تراجع استهلاك الطاقة بسبب توقف عدد من المصانع عن شراء احتياجاتها نتيجة تخفيض الإنتاج. هذا الانخفاض يضع الموازنة العامة التي خططت على أسعار مرتفعة للدول العربية بشكل خاص في مأزق خاصة مع التزامات الموازنة بتمويلات للمناطق المنتجة بناءً على تلك الأسعار (١٢).

ب- أما البلدان العربية التي تعتمد على الحلقة المالية التي تفترض استقدام الأموال من الخارج (مثل لبنان) على شكل قروض ومساعدات وتحويلات المغتربين وذلك لتمويل خدمة الدين العام والإنفاق الجاري، فإن الأزمة المالية ستؤدي خلال العامين القادمين إلى

انخفاض مصادر هذا التمويل من جراء ارتفاع أسعار الفائدة وتراجع النشاط الاقتصادي وبالتالي لن يبقى أمام الحكومات إلا المصادر الداخلية المتمثلة برفع مداخيلها بزيادة الضرائب والرسوم من جهة وتخفيض نفقاتها وخاصة الاجتماعية من جهة ثانية وهذا يعني ان مستوى المعيشة سيتعرض الى التراجع^(١٣).

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى ان هذه الأزمة تدعو إلى مراجعة جذرية للنظرية الاقتصادية الداعية إلى حرية لا محدودة للسوق والتشكيك بقدرة السوق على تنظيم نفسه دون حاجة إلى تدخل مؤسسات رقابية حكومية. فقد استحوذت هذه النظرية على نوع من القداسة على مدى ما يزيد من عقدين من الزمان.

ان ما حل بسوق المال يدعو إلى نقد جريء وموضوعي لسياسات اقتصادية آمنت بها القيادات السياسية والبنوك المركزية ، خاصة في الولايات المتحدة والتي كانت تزدري من أي تدخل للدولة لتنظيم سوق المال^(١٤) وبالفعل فقد بدأنا نسمع ونقرأ آراء محذرة من ترك الحبل على الغارب ومشككة بقدرة سوق المال على تنظيم نفسه بنفسه ، ومنذرة من تبعات "صناديق التحوط" وداعية إلى درجة من الشفافية وإلى رقابة على سوق المشتقات المالية التي ارتفع حجم سوقها من (١٠٦) تريليون عام ٢٠٠٢ إلى (٥٣١) تريليون عام ٢٠٠٨.

المصادر والهوامش

- ١- د. مفيد قطيش، الأزمة الاقتصادية –المالية العالمية.
www.lcparty.org1081009-1.html
- ٢- أزمة الأسواق المالية الأمريكية وتأثيراتها العربية والعالمية.
www.aljazeera.net.
- ٣- د. مفيد قطيش، مصدر سابق
- ٤- المصدر نفسه
- ٥- www.news.bbc.co.uk
- ٦- د. مفيد قطيش، مصدر سابق
- ٧- د. حسن بشير محمد نور، السودان والأزمة المالية.
www.sudanile.com
- ٨- الأزمة المالية العالمية.
www.middle.east-online.com
- ٩- هاني صالح، الأزمة المالية العالمية ... تصيب الأسواق بالشلل.
www.algomhuria.net
- ١٠- الأزمة المالية العالمية، مصدر سابق.
- ١١- المصدر نفسه .
- ١٢- د. حسن بشير محمد نور، مصدر سابق .
- ١٣- د. مفيد قطيش، مصدر سابق .
- ١٤- د. حامد الحمود، عندما أصبح محافظ بنك الاحتياطي الأمريكي ولياً فقيهاً.
www.alqabas.com